# الاقتصاد العراقي: بعض مشكلات الحاضر ورهانات المستقبل (1-5)

بعد أكثر من ثلاثة عقود على سيطرة نظام قمعي دموي على مقاليد الحكم في بلادنا، تم الهيار بسرعة قياسية وبعد ٣٣ عاماً من الحروب والحصار الاقتصادي، تحول العراق من دولة تتمتع بالعديد من مقومات القوة الاقتصادية من موارد طبيعية هائلة وإمكانات بشرية مؤهلة في وضع "كارثي" على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستاتية، حيث دمرت البنية الأساسية وتدهور النشاط الاقتصادي ووصلت الأوضاع الاجتماعية إلى درجة شديدة الردي في ظل ارتفاع البطالة والفقر وسوء الخدمات وتفوقها مهددات خطيرة الأمر الذي يعود إلى السياسات الفاشلة والخاطئة الخاطئة للنظام العراقي المخلوع.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق طرحت تساؤلات عدة بخصوص مستقبله الاقتصادي، ومدى قدرته على مواجهة المشكلات التي تهدده لا سيما في ظل تصاعد الجدل بشأن عمليات إعادة إعمار بنيته التحتية المدمرة وتكاليفها وما هو الدور الذي سيلعبه النفط العراقي في إعادة الإعمار هذا؟ ولا شك أن الدمار والخراب الذي تعرض له الاقتصاد العراقي ارجعه عشرات السنين إلى الوراء، مما جعل الخروج من هذا الوضع أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد، وبسبب ذلك فإن أي مهمة تأخذ على عاتقها محاولة التوصل إلى حصر وقياس هذا الدمار، ناهيك عن تقدير مستلزمات الخروج منه والآفاق المستقبلية هي بالتأكيد مهمة شاقة لن تمكن مستحيلة. ويعود ذلك لسبب

[illegible]

فقط إلى غياب المعطيات الدقيقة للأوضاع الاقتصادية الراهنة، فما أمامنا وتحديدا في حجم هذا الدمار الذي خرج عن نطاق القياس وأصبح شاملاً، ولا يقتصر فقط على الخسائر المنظورة بل يتعداها إلى خسائر وتكلفة لا يمكن قياسها كمياً، ولا ينحصر فقط في ما حصل حتى الآن بل إن آثاره المحتملة ستبقى قائمة لفترة طويلة.

ولا يمكن فهم الحاضر والمآل الذي صار إليه بمعزل عن الاستعانة بالخيوط الفعلية التي كانت لن يتشكل الحاضر بهذه الصيغة المدمرة دون غيرها، أي ضرورة العودة إلى ماضي تحالفة السياسة الاقتصادية المرتبطة بالمنهج السياسي الذي هيمن في بلادنا منذ أكثر من ربع قرن، يتعين، إذن، القيام بعرض مكثف للخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، ثانياً التأكيد على هذا المدخل، فهو أراه ضرورياً انطلقت من هذا سؤال أبعد قوامه:

على الكارثة المتعددة الصعد، ومنها الكارثة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا ومجتمعنا اليوم، والتي اتخذت صيغتها الصارخة في قيامها حرب الخليج الثانية وما تلاها، هي محض مؤامرة فقط، كما روج لذلك النظام الدكتاتوري المنقرض أم أن ذلك نتيجة منطقية لسياسة ونهج قاد ويقود بالضرورة إلى هكذا نتيجة كارثية بكل المقاييس؟

نحن، إذن، بحاجة إلى تحليل دقيق يهدف الإجابة على هذا السؤال من أجل الكشف عن "أبطال" الدراما العراقية وليس أصطياد "أكباش".

الإشكالية الأساسية التي تدور حولها المداخلة هي التفكير في تطور اقتصاد قائم على النفط قامت على ضوء حروب مدمرتين خلال عقد واحد فقط، وفاق خروجه تبدو قائمة في ظل ضائقة من الموقف، وبالتالي محاولة التأمل في الخيارات الممكنة للخروج من هذا الوضع، أي ما هو البديل المطلوب؟

وفي معنى الإجابة على السؤال السابق واستيعاب جذور الإشكالية أعلاه فإنني أحدد لمداخلتي ٣ مهام سأعنى للإجابة عليها بالتفصيل، وهذه المهام هي:

•المهمة الأولى: أن أعرض وبشكل مكثف للعالم الأساسية للسياسة الاقتصادية التي انتهجت خلال الفترة التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية.

•المهمة الثانية: أن أحدد وبشكل مكثف تشخيص السمات الأساسية لقصة الانهيار الاقتصادي نتيجة خوض النظام العراقي حربين مدمرتين خلال عقد واحد فقط ثم الحصار الاقتصادي الظالم الذي استمر حوالي ثلاثة عشر عاماً.

•المهمة الثالثة: سأتساءل عن الإمكانيات الفعلية الحقيقية للخروج من الأزمة أو على وجه الدقة من الكارثة الراهنة وما هي الخيارات المتاحة، ومن بينها خيار الاعتماد على البترول في ظل مجموعة من العوامل المختلفة وشرح الديونية الهائلة والخراب الاجتماعي المريع وأخيراً الاحتلال الذي تم شرعنته بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ وسعي العالم الذي للعراق السيد بريمر انتهاج سياسة اقتصادية جديدة عنوانها الأساس الخصخصة!

العالم الأساسية لسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال الفترة الممتدة حتى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ابتداء، يتعين التأكيد على أن مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق انطوت على مكامن عديدة وخطيرة لتظل يتمثل أهمها في إهمال القطاعات الإنتاجية لصالح الاعتماد الأحادي الجانب على مصدر وحيد للدخل، إيرادات القطاع النفطي، اقتصادات ذات الاقتصاد سريع العطب، ذلك أنه يعتمد على مصدر واحد، ترسم استراتيجيات إنتاجه وتصديره وتسويقه في الخارج، أي يخضع لعمل عوامل خارجية بالأساس، كما أن الإيرادات الناتجة من هذا القطاع تشكل الجزء الأهم من الدخل القومي ومن ميزانية الدولة، وبالتالي فإن الخيارات الاقتصادية تظل على الدوام محكومة بحجم هذه العوائد وتتأثر بأية تغيرات سلبية تدرأ عليها.

لقد بنا النظام الظيم، الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٦٨، بواضح اقتصادية محلية وإقليمية ودولية مؤاتية، تمكنت بالدرجة الأولى في تعاظم إيرادات العراق النفطية منذ توابع السبعينيات بوتيرة متسارعة ٢٠٠ مليار دولار) كما يشير "الكاتب الذاتي" (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) في سياسة "ستراتيجية تنموية" كانت تحمل في طياتها مخاطر وأخطاء عدة من أهمها تهميش أعمال القطاعات الإنتاجية لصالح الاعتماد على النفط كنقطة انطلاق. وقد دفع الصعود المتواصل في أسعار البترول إلى اعتماد الأمن الغذائي الذي تدور حولها الدراسات والبحوث في تطور اقتصاد قائم على النفط قامت على ضوء حروب مدمرتين خلال عقد واحد فقط، وفاق خروجه تبدو قائمة في ظل ضائقة من الموقف، وبالتالي محاولة التأمل في الخيارات الممكنة للخروج من هذا الوضع، أي ما هو البديل المطلوب؟

وفي معنى الإجابة على السؤال السابق واستيعاب جذور الإشكالية أعلاه فإنني أحدد لمداخلتي ٣ مهام سأعنى للإجابة عليها بالتفصيل، وهذه المهام هي:

•المهمة الأولى: أن أعرض وبشكل مكثف للعالم الأساسية للسياسة الاقتصادية التي انتهجت خلال الفترة التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية.

•المهمة الثانية: أن أحدد وبشكل مكثف تشخيص السمات الأساسية لقصة الانهيار الاقتصادي نتيجة خوض النظام العراقي حربين مدمرتين خلال عقد واحد فقط ثم الحصار الاقتصادي الظالم الذي استمر حوالي ثلاثة عشر عاماً.

•المهمة الثالثة: سأتساءل عن الإمكانيات الفعلية الحقيقية للخروج من الأزمة أو على وجه الدقة من الكارثة الراهنة وما هي الخيارات المتاحة، ومن بينها خيار الاعتماد على البترول في ظل مجموعة من العوامل المختلفة وشرح الديونية الهائلة والخراب الاجتماعي المريع وأخيراً الاحتلال الذي تم شرعنته بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ وسعي العالم الذي للعراق السيد بريمر انتهاج

# تطلعات مشروعة في البرامج الوطنية للفعاليات المصرفية

[illegible]

من العلامات الفاعلة في حركة الشركات متعددة الجنسيات على ما تمتلكه من قدرات هائلة في امكانياتها الاقتصادية لجوءها الى الشراكات وسرعتها في ابرام عقود الاندماج مع مثيلاتها، في الوقت الذي تلزم شركات ومصارف محلية في الاقدام على مثل هذه الفعاليات برغم الفوائد الكبيرة التي يمكن ان تتحقق في ضوء المعطيات الاقتصادية الراهنة.

ففي الوقت الذي تشكل احد عضالة البنوك الدولية في عام ٢٠٠٠ وهو بنك (مورجان تشيس) من جراء اندماج احد اكبر البنوك في العالم (تشيس مانهاتن) مع بنك (الاستثمار مورجان وشركاه) بشكل تلقائي بعد مفاوضات صممت الجدول الاقتصادية القائمة من اندماج المصرفين العملاقين، تطلعنا مأساة المصارف الاهلية العراقية التي اضطرت الى ان يقدم بعضها على ابرام عقود مشاركة مع مصارف اجنبية جراء اقدام البنك المركزي العراقي على تشريع يجعل كل مصرف اهلي ان يقدم على زيادة رأسماله الى ما يوازي خمسة ملايين دولار، خلال ثمانية عشر شهراً تقضي منها ستة اشهر دون ان تأتي هذه الزيادة معظم المصارف الاهلية السبعة عشر. ففي حين قارب مصرف الاستثمار ذلك النسبة نجد اضطرار مصارف البصرة والتجاري والوركاء وبغداد على زيادات شبه عادة في رساميلها، لكن مصارف الائتمان والاهلي اضطرت الى التعامل مع مصارف اجنبية في عقود بيع ومشاركة، وما زالت مصارف اخرى مثل بغداد والشرق الاوسط تواصل مساعيها مع مثيلاتها الاجنبية بينما بقي كل من مصرف دار السلام وسومر والوصل والشمال وبابل والبركة وغيرها تنتظر ما يمكن ان تواجهه بشأن التطورات رغم اقدامها على زيادات متعوقة في رساميلها، لكنها بقيت لا تزيد في معظمها على الثلاثة دينار الى ما يوازي ربع نسبة الرأسمال المقرر بلوغه ورغم ان الكثير من المتابعين للمصارف لم تلك ما زالت تراقب، لو ربما بدأت التفاوض مع ما يماثلها من المصارف الاجنبية او حتى العربية لعقد صفقات مشاركة شبيهة بمشاركة المصرف الاهلي مع بنك الصادرات الارثي الذي حققت مساهمته بنسبة (١٥٪) للصادرات الارثي مقابل نسبة (٥٠٪) للمصرف الاهلي العراقي. وبغض النظر عن الاجرءة التي تسعى لاعتمادها والتي حققها المصرف الاهلي العراقي بحصوله على نسبة (٥٠٪) لكننا ما زلنا ندعو لتعزيز عراقية المؤسسات المصرفية بالجاء مشاركة بين المصارف الاهلية الى لا تؤهلها قدراتها المالية وامكانات الاطراف الوطنية الساعية في رأسمالها على تلبية المتطلبات البنك المركزي العراقي في ايصال رأسمال المصرف الاهلي الى خمسة ملايين دولار، ان العمل على تحقيق صفقات مشاركة بالدماج مصرفين اهليين او اكثر في مؤسسة مصرفية واحدة سيحقق نموذجاً مشجعاً لاصرار مصرفيينا على الاخذ ببرنامج البدارة لجعل سيادات الصورة الوطنية بأيدي ابنائها الحقيقيين القادرين على حمايتها وتأكيد ثباتها وتحديد خياراتها الوطنية. خاصة بعد ما اصدر المصارف الاجنبية التي تتفاوض في المرحلة الراهنة على عقود مشاركة مع المصارف الاهلية على ضرورة ان يحتل ادارة المصارف المنتظر مشاركتها ادارتين اجنبيتين رغم الاتفاق على ان تكون الحاصصة بنسبة (٥٠٪) للمستثمرين العراقيين مقابل (٥٠٪) للمستثمر الاجنبي، تعبيراً عن عدم الثقة السيقة في قدرة المصرفيين العراقيين.

ان دعوتنا لفكرة الدبارة يعقد مشاركات على صعيد المصارف الاهلية الوطنية، ونهوض مصارف اهلية تتحلى بالارادة الاستقلالية مدعمة بالاقتدار الذاتي، لا بد ان يصحب البساط من تحت التوجهات الخاصة لابتلاع مصارفنا الوطنية، ويتيح للاخرة ان تمارس عملياتها المصرفية اطلاقاً من ثقة الجمهور في ارجحيتها واستعدادها لتلبية متطلباتهم في شتى برامج العمل المصرفي بعيداً عن كل محاولات الوصاية الاجنبية في اي من مجالات تعاملاتها.

# مؤتمر في الكويت لبحث إعادة تشغيل الأجواء العراقية أمام الطيران

عقد في الكويت المؤتمر التنسيقي الخاص بزيادة كفاءة تشغيل الأجواء العراقية أمام الطيران المدني والذي ضيفته الكويت بالتعاون مع المنظمة الدولية للطيران المدني "الايكاو" وظل المؤتمر الاقليمي لكتب الشرق الاوسط لمنظمة الايكاو أحمد زهروني للصحافيين: "ان هدف الاجتماع التنسيقي هو استكمال تحسين عمليات الطيران المدني في الاجواء العراقية" واضاف قائلاً: "ان هذا الاجتماع يأتي في اطار سلسلة اجتماعات عقدت منذ نهاية الحرب العام الماضي حيث عقدت ثلاثة اجتماعات في دبي ودمشق وعمان تم خلال هذه الاجتماعات وضع الاطر الاولية لو مسودة طريقة لعادة العراق مرة اخرى الى اجواء الطيران المدني بعد انقطاع سنوات طويلة". واعرب زهروني عن امله في ان يحقق اجتماع الكويت هدفه الاساسي في الوقت الذي تشهد الاجواء الجوية على خريطة الاجواء والمدرات العراقية واعلانها لكافة الجهات المعنية بالطيران المدني من شركات طيران ومطارات وغيرها. وحول موعد اعلان هذه الخطة قال زهروني: "انه بعد الموافقة عليها في اجتماع الكويت فإنه يتوقع ان تنشر للعالم خلال شهرين الى ٣ اشهر وهو ما يعني اعادة العراق الى الاجواء العالمية".

وبالنسبة لقضية إعادة العراق الى الاجواء العالمية قال زهروني: ان ذلك مفيد لكثير من شركات الطيران العالمية لا سيما التي تقوم برحلات بين اوربا وآسيا حيث يمكنها ان تمر بالاجواء العراقية موفرة الكثير من الوقت والتكلفة التي كانت تكلفتها نتيجة سلوكها طرقاً اطول من حيثية قال نائب المدير العام للطيران المدني الكويتي تشوين الاجيرة: "ان الاحاجية فوزان الفوزان: ان توفير اتصال الجوي المناسب يتطلب توفير مجموعة من التسهيلات والتجهيزات التي تستخدم لتوجيه الطائرات مع ضرورة توفير شروط السلامة الدولية للتشغيل الاجواء والمدار ان في هذا المؤتمر ركز على بحث التوفر من متطلبات التشغيل الحالية لدى العراق وما هو المطلوب بشأن تكاملها حتى تتكامل جميع شروط الامن والسلامة والحفاظ على امن الطائرات المدنية العابرة للاجواء العراقية واضاف قائلاً: ان ذلك يتضمن تحديد الممرات والممرات الجوية اللازمة للطائرات العابرة بالاجواء الخاصة.

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]